دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	قضية كشمير في ضوء المتغيرات الدولية مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة (القاهرة: 13 - 14 أكتوبر 2001)
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	محروس، أحمد
المجلد/العدد:	مج 3, ع 10
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الشهر:	يناير
الصفحات:	148 - 157
رقم MD:	66790
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الاحزاب السياسية، كشمير، الهند، باكستان، الولايات المتحدة الأمريكية، الحركات الإسلامية، المعارضة السياسية، حق تقرير المصير، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الندوات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/66790

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

قضية كشمير في ضوء المتغيرات الدولية

مركز الدراسات الأسيوية – جامعة القاهرة

(١٣ – ١٤ أكتوبر ٢٠٠١)

أحمـــد محـــروس *

تعود جذور الصراع الهندي – الباكستاني حول كشمير إلى عام ١٩٤٧ حيث أدى هذا الصـــراع إلـــى نشوب حربين بين الدولتين في عامي ١٩٤٧، ١٩٦٥.

وقد شهـــد هذا الصراع هـــدوءاً نسبياً طوال فترة الثمانينات . إلا أنه عاد وتجدد فى التسعينيات ومـــع اندلاع الأحداث الأخيرة وتفجيرات ١١ سبتمبر وتهديد الولايات المتحدة الأمريكية بضرب الثـــوار الكشـــميريين أثيرات القضية الكشميرية مرة أخرى .

وفى هذا الإطار عقد مركز الدراسات الآسيوية على مدار يومين كاملين ندوة تحت عنـــوان " قضية كشمير فى ضوء المتغيرات الدولية " تم فيها مناقشة عدد من الأوراق البحثية على مدار خمس جلسات .

بدأت الجلسة الأولى للمؤتمر بتناول تطور قضية كشمير منذ أن بدأت عام ١٩٤٧ وحتى الآن وذلك فى إطار ثلاث أوراق منفصلة تتناول كل منها فترة تاريخية معينة .

حيث تناول سمعان بطرس فرج الله في الورقة الأولى تطور القضية منذ بدايتها عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٦٥ وذلك فى إطار خمس نقاط أساسية على النحو التالى:-

١- نشـــأة النزاع حول كشمير، حيث أرجع جـــذور القضيـــة إلى نمو الحركة الوطنيـــــة فـــى كشـــمير، وارتباطها بالانقسام الذى دبّ في صفوف الحركة الوطنية الهندية ما بين حزب المؤتمر والرابطة الإســـلامية ، حيث تكونت حركة مقاومة فى كشمير باسم المؤتمر الوطنى ذى التوجهات الموالية لحزب المؤتمـــر الوطنـــى الهندى، بينما انشق عنه بعض الأعضاء لتشكل الرابطة الإسلامية التي تميل إلى باكستان .

٢- مشروعية انقسام كشمير ، وهنا قدم الباحث عرضه من زاويتين :

الأولى : الواقعية ، حيث إن بريطانيا قسّمت الهند البريطانية الأصلية على أساس طائفى فيما تركت لحكـــام الإمارات حرية الانضمام حسب رغبتهم ، وهنا طالبت باكستان مهراجا كشمير بالانضمام إليها إلا أنـــه رفـــض وذهب إلى الهند طالباً دعمها .

الثانية : إن وثائق انضمام كشمير إلى الهند تبين قانوناً ان انضمام الحـــاكم الكشـــميرى كـــان مؤقتـــاً وسوف يتم بعد ذلك استفتاء عام في كشمير .

---

* باحث بمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

٣- كشمير ومجلس الأمن ، استعرض الباحث محاولات وضع القضية على جدول أعمـال مجلـس الأمـن سواء بعد قراراته فى ١٩٤٨ التي نادت بإجراء استفتاء فى كشمير أو قراراته في ١٩٥٠ ، والتي اعتمد فيها قرارات لجنة الوساطة فى ١٩٥٠ وكذلك قرارات ١٩٥٧، ١٩٦٢، وكلها قرارات كما يرى البـاحث غـير ذات قيمة .

٤- الحرب الهندية الباكستانية الثانية حول كشمير١٩٦٥ ، واستعرض فيها أسباب وظروف نشوب الحـوب ومنها اتباع باكستان لسياسة العنف بهدف إثارة القضية فى الميدان الدولى . مما أدى إلى اشـتباكات انتـهت بالحرب .

٥-المواقف الإقليمية والدولية من الحرب :-

قدمت الصين تأييداً معنوياً لباكستان ، وكذلك فعلت إندونيسيا ، ولم يتدخل الحلف المركزى وحلف جنـوب شرقى آسيا لمساعدة باكستان ، أما بريطانيا فقد انتقدت الهند بهدف الحفاظ على التوازن الغربى مع باكستان ، واتخذت الولايات المتحدة موقف الحياد ، واتبع الاتحاد السوفييتى الحياد أيضاً وهو موقف مشابه لموقف حركة عدم الانحياز .

وفى الورقة الثانية " قضية كشمير " (١٩٦٥-١٩٨٩) ، تناول السيد صدقى عـابدين تطـور قضيـة كشمير منذ حرب ١٩٦٥ حتى ١٩٨٩ وذلك من خلال الإجابة على تساؤلين ، أولهما ما الذى حدث فى قضيـة كشمير فى تلك الفترة ؟ وثانيهما لماذا حدث على هذا النحو ؟ وقدم الباحث الإجابة من خلال محورين :

الأول : كشمير فى السياسات الهندية والباكستانية، والذى تناول فيه الباحث :-

- اتفاق طشقند (١٩٦٦) باعتباره نقطة التقاء هندى باكستانى حول كشمير وذلك من حيث ردود الأفعـال الداخلية بين الطرفين والتى تمثلت فى ارتياح هندى ومعارضة داخلية باكستانية .

- اتفاق (سيملا) (١٩٧٢) والذى أعقب حرب ١٩٧١ وذلك أيضاً من حيث الرؤيـة الرسـمية للدولتيـن (قبول) والمواقف الداخلية (معارضة) .

- تطور وضع القضية على جدول أعمال السياسة الخارجية الباكستانية والهندية بعد اتفاق سـيملا والتـى شهدت فيها القضية تحولاً من تجمد الوضع إلى مرحلة إثارتها مدة أخرى .

الثانى: الأوضاع الداخلية فى كشمير وتناول فى هذا المحور:

- تطور حركة المقاومة منذ ١٩٦٥ حيث برزت المقاومة فى كشمير إلى١٩٨٩ حيث تصاعدت ووصلـت المقاومة إلى أوجها .

- أسباب نمو حركة المقاومة فى كشمير والتى أرجعها إلى عدة أسباب منها :

١- الدور الباكستانى الداعم للمقاومة .

٢- إنكار الهند لحق تقرير المصير .

٣- أزمة الديمقراطية، نتيجة الفجوة بين التعبئة الاجتماعية والمؤسسات القائمة .

٤- تصاعد الشعور الدينى للكشميرين .

- مطالب المقاومة والتى كانت بالأساس الاستقلال ولكن دون الاتفاق على الاستمرار كدولة أو الانضمـام إلى باكستان .

- تطور ممارسة السلطة فى كشمير منذ ١٩٦٥ حيث اعتقل الشيخ عبد الله وجـاءت التعديـلات الهنديـة بإلغاء اسم منصب رأس الدولة إلى حاكم الولاية ، إلى أن خلع وجاء مدة أخرى وهكذا إلى عام ١٩٨٦ حيـث

عاد ابنه فاروق عبد الله للحكم مدة أخرى عام ١٩٨٦ . وفى النهاية خلص الباحث الى أنه علـــى الرغـم أن حركة المقاومة فى كشمير هدفت إلى جذب الاهتمام الدولى بالقضية من أجل ممارسة الضغوط على الـهند ، إلا أن القضية لم تحظ بالاهتمام الدولي الكافى .

وفى الجلسة الثانية تمت مناقشة مواقف الأطراف المباشرة من القضية الكشميرية وذلك بورقتين تنـــاولت الأولى موقف الهند فيما تطرقت الثانية إلى موقف باكستان .

ففى الورقة تناول بشير عبد الفتاح موقف الهند من قضية كشمير على النحو التالى :-

- الموقف الهندى من مبادرات الأمم المتحدة ، ويرى الباحث أن دور الأمم المتحدة كان بمثابـــة الحـاضر الغائب فقد قدمت الأمم المتحدة لجاناً (١٩٤٨) ووساطات إلا أن اللجان فشـلت وكذلـك رفضـت الـهند تلـك الوساطات .

- المفاوضات ، والتى بدأت فى ١٩٤٧ وفشلت ثم فى ١٩٥٣ وحدث بها خلافات ، وفـــى ١٩٥٨ حدثـت مفاوضات أخرى واستمرت فى أعوام ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ إلى أن جاء اتفاقا طشقند ١٩٦٦ ، و سـيملا ١٩٧٢ ، ومفاوضات ١٩٩٤ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠. وكلها مفاوضات بلا جدوى بين الطرفين .

- محددات الموقف الهندى ومنها :

أ- تحديات من داخل كشمير ، حيث يرى الباحث أن هناك عدداً من المحددات الداخلية التـــى تحـدد قـوة وموقف الهند من كشمير وهى :-

- وفاة الشيخ عبد الله الموالى للهند .
- تراجع شرعية الحكومة فى الداخل (الهند) .
- العمليات العسكرية فى كشمير .
- تكاليف الاحتلال .

ب- السلاح النووى والموقف الهندى، ويرى الباحث ان السلاح النووى محدد للموقف الهندى وذلك علـــى مرحلتين الأولى من ١٩٧٤ حتى ١٩٩٨ وفيها استفادت الهند من سيطرتها على السلاح النووى فى صراعـها مع باكستان ، والثانية من ١٩٩٨ حتى الآن حيث أعلنت باكستان عن امتلاكها للسلاح النـــووى مـن خـلال التفجيرات النووية فى ١٩٩٨ . ويرى الباحث ان الهند لم تفقد كثيراً من المزايا الاستراتيجية والسياسية بعـد امتلاك باكستان للسلاح النووى. وذلك لأن السلاح النووى سلاح ردع وليس سلاح استخدام بجانب انـه لازال للهند التفوق فى السلاح التقليدي (القابل والسهل الاستخدام) .

أما فى الورقة الثانية فقد استعرض محمد سعد أبو عامود موقف باكستان من قضية كشمير من خـــلال تقسيم الورقة إلى ثلاثة أقسام هى :-

- السياسة الباكستانية تجاه قضية كشمير من بدايتها إلى الآن ، وتناولها الباحث بدءاً مـن عـرض القضية من جانب الهند فى ١٩٤٨ على الأمم المتحدة ، والتى قدمت قرارات للجان وسلطات انتـهت جميعـها بالفشل . وعندما حدثت الحرب الهندية الصينية ١٩٦٢ لم تستفد باكستان منه بخلاف محاولتها الاستفادة بعـد ذلك من الأوضاع المتأزمة اقتصادياً فى الهند وفى إطار تعاونها مع الصين ، لذلك شرعت فى تهييج المقاومـة فى الجزء المحتل فى كشمير مما أدى إلى حرب ١٩٦٥. والتى تلاها حالة من الهدوء أعقبت اتفاق طشقند إلى أن حدثت حرب ١٩٧١ والتى انتهت بانفصال (بنجلاديش) . مروراً بتزايد تدخل باكستان فى إثارة الكشـميريين

ضد الهند والذين تصاعدت حركاتهم بالذات فى ١٩٨٢ على يد المقاومة الإسـلامية بفعـل الثـورة الإيرانيـة والمقاومة الأفغانية ، وارتباك السياسة الهندية .

انتهاءاً بأحداث كارجيل والتى أوضحت مدى ارتباك السياسة الباكستانية وتراجعها سواء على مسـتوى تضارب التصريحات أو حتى على مستوى قبول نواز شريف لمطالب كلينتون بدعوة المتسللين إلى التراجع إلى ما كانوا عليه وهو ما أدى إلى الانقلاب العسكرى الباكستانى عليه بقيادة برويز مشرف .

- محددات السياسة الباكستانية تجاه كشمير: ويقسمها الباحث إلى :-

- محددات من داخل باكستان (الازدواجية بين العسكريين والسياسيين ، وعدم الاستقرار ...) .
- محددات خاصة بعلاقات القوى بين البلدين (خلل لصالح الهند) .
-محددات خاصة بالأوضاع الإقليمية (حرب الهند الصين ، حـرب الـهند وباكسـتان ١٩٦٥ ، والقضيـة الأفغانية) .
- الأوضاع الداخلية فى كشمير (لا يوجد اتفاق حول الوضع ما بعد الاستقلال) .
- عوامل خاصة بالعالم الإسلامى (بروز البعد الديني فى قضية كشمير) .
-عوامل خاصة بالبيئة الدولية (أثر الحرب الباردة وانهيارها على قدرة باكستان علـى تشـكيل أحـلاف وعلاقتها بالولايات المتحدة) .

- نقاط القوة والضعف فى السياسة الباكستانية تجاه كشمير، وفيها أشار الباحث إلى :-

- لم تنجح باكستان فى الاستفادة من التطورات الإقليمية والدولية فى نصف قرن .
- لم تنجح باكستان فى تقديم نموذج الدولة الإسلامية (الجاذب للأطراف) .
- لم تستفد باكستان من الأخطاء الهندية فى كشمير .
- انشغال باكستان بالأوضاع الداخلية .

وفى النهاية قدم الباحث توصياته لكيفية مواجهة باكستان لنقاط الضعف السابقة وهى :-

١-الاستفادة من تجربة التعامل على مدى نصف قرن مع القضية .
٢-دراسة التجربة الأفغانية .
٣- دراسة المتغيرات (الداخلية ، والإقليمية ، والدولية الجديدة) .

وفى الجلسة الثالثة ، القى أحمد أنور كمال سفير باكستان لدى مصر كلمته والتى أكد فيـها علـى أهميـة وقيمة هذا المؤتمر فى هذا الوقت بالذات ، وقد تمثلت أهم محاور كلمة السفير فى :

١- موقف باكستان والذى حدده فى :-

أ. مبدأ التقسيم .
ب. مبدأ حق تقرير المصير .

وبالنسبة لمبدأ التقسيم يرى السفير أن الأماكن ذات الأغلبية المسلمة تنتمى الى باكسـتان ونفـس الحـال بالنسبة للهند.ومن ثم كان لابد من إجراء استفتاء لحل القضية من البداية .

٢- أسباب القضية :

تساءل السفير عن أسباب حدوث هذا النزاع فى كشمير رغم أن خبرات الواقع تشير إلى وجود حـالات على الحدود مع باكستان والهند تم حلها بالطرق السلمية وأشار هنا إلى بداية الأزمة بالرجوع إلى حاكم الإقليم

الذى لجأ للعبة الاستقلال عن الهند وباكستان . وذلك بلجوئه للهند باعتباره هندوسياً طالباً مساعدتها وبـــالفعل أرسلت الهند قـــوات لمساعدته إلا أنها جعلته يوقع على وثيقة تجعل أحقية السيطرة فى كشمير للهند .

٣- تطور القضية ، حيث تناول تطور القضية منذ ان عرضت على مجلس الأمن من جانب الهند حيث أشار إلى وجود خطة للمراقبة تفصل بين الأراضى التابعة للهند (٢/٣) ، والأراضى التابعى لباكستان (١/٣) .

إلا أنه بعد عام ١٩٧١ لم تسمح الهند للمراقبين بمراقبة الخط عكس باكستان مما أدى إلـــى مزيـــد مـــن الاضطرابات .

٤- وعن أسباب رفض الهند إجراء استفتاء أشار السفير إلى أن الهند في البداية وتحديداً إبان حكم نـــهرو اعتقدت أن الاستفتاء سيكون لصالحها ولكن مع مرور الأيام اكتشفت أن مسألة الاستفتاء في غير صالحها .

وأخيراً : قدم نماذج للصراعات بين البلدين وهى حرب ١٩٤٨،١٩٦٥، حرب ١٩٧١ منتهياً بـــأحداث كارجيل ١٩٩٩ والتى يرى أنها كانت صحوة شعبية وانتفاضة كشميرية والتى كان سببها الشعور السائد بالقمع والإحباط الشديدين للوضع فى كشمير .

وعن مواقف القوى الإقليمية والدولية من قضية كشمير كان النقاش فى الجلسة الرابعة والتى اشـتملت على ثلاث أوراق بحثية حول سياسات القوى الإقليمية والدولية من قضية كشمير .

تناولت الورقة الأولى والتى قدمتها أحلام السعدى موقف كل من إيران والسعودية بالتحديد تجاه قضيـة كشمير منطلقة فى ذلك من أن مواقف الدولتين تنوع ما بين التأييد والمعارضة لأحد طرفى الصراع وأن هـــذه المواقف ارتبطت بعدة عوامل داخلية وإقليمية ودولية ، وقد انقسمت الورقة إلى قسمين :-

الأول : يتناول جذور الأزمة والبعد الدينى فيها حيث تعود الأزمة إلى عام ١٩٤٧ عندما قـــرر حـــاكم الولاية الهندوسى ضم كشمير إلى الهند ، هنا بدأت الأحداث والصراعات بين الدولتين مروراً بحروب ١٩٦٥ ، ١٩٧١ تم التفجيرات النووية الهندية عام ١٩٧٤ وأخيراً التفجيرات النووية عام ١٩٩٨ وعن البعد الدينـــى ، فإنه يتمثل فى :-

- ٧٧% من السكان مسلمين فى كشمير من المسلمين .
- تأييد بعض الحركات الإسلامية فى دول الجوار لها .
- وجود أحزاب وحركات مقاومة إسلامية فى داخل كشمير .

الثانى : وتتناول فيه :-

١- موقف إيران والذى اخذ ثلاث مراحل :-

الأولى : بدأت بتقارب باكستانى إيرانى انتهى بعد ذلك بتقارب هندى إيرانى .

الثانية : بدأت مع الثورة الإيرانية والتى اتخذت فيه إيران سياسة مناهضة للتوجهات الهندية فى كشمير .

الثالثة: وشهدت تحولاً إيجابياً فى العلاقات مع الهند وتدهوراً مع باكستان بســـبب تحـــالف باكســـتان مـــع السعودية لذلك تجد أن إيران تعلن عن عدم حق كشمير فى الانفصال ونجد خاتمى يدعو الأطـــراف الـــى حـــل الأزمة من خلال محادثات ثنائية بما يعنى رفض تدويل القضية .

٢- موقف السعودية : برغم أنها تصنف كدولة مؤيدة لباكستان إلا أنه يمكن تقسيم موقفها إلى مرحلتين :

الأولى : مرحلة العلاقات الحميمة مع باكستان والتى شهدت دعماً سعودياً عسكرياً ودبلوماسياً .

الثانية : مرحلة التقارب مع الهند وكان ذلك بسبب الثورة الإيرانية إلا أن تلك العلاقة وان تقلبت بسبب أحداث المسجد البابرى إلا أنها شهدت تحسنا بطيئا مرة أخرى .

ويقدم عماد جاد فى ورقته سياسات القوى الكبرى من قضية كشمير، تحليلاً لمواقف القوى الكبرى من الصراع على إقليم كشمير على عدة مراحل فى محاولة منه للإجابة على السؤال: هل يدخل تسوية الصراع فى كشمير ضمن السياق العام لتسوية الصراعات الإقليمية بعد الحرب الباردة أم أنه استثناء من تلك القاعدة؟

وفى مسعاه للإجابة على السؤال السابق قسم الورقة إلى :-

١- مواقف القوى الكبرى أثناء الحرب الباردة :-

ويرى الباحث أنه فى سياق سياسة الأحلاف التى انتهجها القطبان أثناء تلك الحرب سعت الولايات المتحدة إلى استقطاب الهند إليها لكنها رفضت وتحالفت مع الاتحاد السوفييتى بينما عرضت باكستان نفسها للتحالف والذى ترددت الولايات المتحدة فى قبوله لفترة إلى أن جاء الغزو السوفييتى لأفغانستان فتحسنت العلاقة مع باكستان . ويقدم الباحث ملاحظة هامة وهى أن الهند ظلت الهدف الأساسى للولايات المتحدة وليس باكستان بل أنه وفى ظل تحالف باكستان مع الولايات المتحدة ، حصلت الهند من الولايات المتحدة على مكاسب أكبر من باكستان ، وعندما تحالفت الهند مع الاتحاد السوفييتى ، نجد أن الأخير دعمها فى قضيتها بعكس الولايات المتحدة مع باكستان .

٢-مواقف القوى الكبرى بعد الحرب الباردة :-

يُفترض أن الطرف المنتصر بعد الحرب يقوم بتسوية الصراعات الإقليمية له ولحلفائه على حساب الطرف الآخر إلا أن الوضع فى كشمير مثّل استثناء للآتي :-

- القوى الغربية ترى فى الهند الحليف الأفضل من حيث حجم ، السوق ، وكحاجز استراتيجى لمواجهة الأصولية الإسلامية .

- روسيا فى حاجة للهند لمواجهة الأصولية الإسلامية وكذلك لتكوين مثلث الهند روسيا الصين فى مواجهة الولايات المتحدة .

- الصين فى حاجة إلى الهند لموازنة الضغط الأمريكى ، وللتقارب من التحالف الروسى الهندى ، ولمواجهة الأصولية الإسلامية . لكن الكاتب يرى أنه بعد التفجيرات النووية الأخيرة تراجعت الدول الكبرى عن تبنى الموقف الهندى من الصراع ، دون أن يعنى ذلك انتهاء تأييدها للهند ، لأنه مع أزمة كارجيل ، برز التأييد الدولى للهند ضد باكستان الذى وجد نفسه بمفرده .

٣- مواقف القوى الكبرى وآفاق التسوية فى كشمير :-

فى ظل التقارب السابق من جانب القوى الكبرى للهند، وتبنى تسويات مقبولة للهند تعبر عن أهدافها، يرى الباحث أنه من المتوقع استمرار الصراع .

وفى الورقة الثالثة تناول عبد الله الاشعل تطور وضع قضية كشمير فى منظمة المؤتمر الإسلامى وأثر الصراع الدبلوماسى الهندى الباكستانى فى هذا الإطار ومدى جدوى استخدام باكستان لهذا الإطار بمجمل القضية بذاتها . وفيما يتصل بالتحالف الإسلامى عموماً - فى الصراع الباكستانى الهندى الاشمل . وقد قسم الباحث الورقة الى قسمين :-

الأول : تناول فيه تطور معالجة القضية فى منظمة المؤتمر الإسلامى ، حيث يرى أن اعتزام باكستان عرض المشكلة على المنظمة مع مطلع التسعينيات يعود إلى :-

- تلاشى تقدير العالم واحترامه لباكستان (ذلك التقدير الذى برز بسبب مساعدة باكستان للمقاومة الأفغانية) بسبب انتهاء القضية .

- تزايد قمع الهند للكشميريين بالتزامن مع تزايد الحركة الدينية فى الداخل .
- كسر احتكار الهند للقضية (تدويلها) .

وبعد أن استعرض الباحث معالجة القضية فى قمم ومؤتمرات المنظمة من مؤتمر ١٩٩٠ إلى المؤتمـــر الوزارى ٢٠٠١) يصل إلى القسم الثانى ويقدم فيه تقييماً لموقف المنظمة فى قضية كشمير، وهو:

- إن موقف المنظمة لم يضف الجديد إلى حل المشكلة .
- تجاهل الهند لموقف المنظمة لمنع تدويل القضية .
- عدم فعالية المؤتمر الإسلامى فى قضية كشمير .
- الانفصال بين قرارات الدول وقرارات المنظمة .

أما الجلسة الخامسة فقد دارت حول السياسة المصرية تجاه قضية كشمير وذلك من خلال أربـــع أوراق بحثية :

فى الورقة الأولى تناول مدحت أيوب الموقف المصرى من قضية كشمير فى ضوء فكرة رئيسية مؤداهـا أن كلا الطرفين (الهند ، باكستان) سعى إلى استقطاب مصر لأهميتها فى محيطها العربى والإسلامى الإقليمـى . بالإضافة الى وجود عناصر مشتركة تجمعهم بمصر وتناول الباحث موضوعه فى ثلاث نقاط :-

الأولى : مراحل تطور السياسة المصرية تجاه كشمير :-

- من اندلاع الأزمة الى ثورة ١٩٥٢، وفيها أن الموقف المصرى تميز بالحياد الحكومى الصارم مـــع الميل لتأييد باكستان .
- من ثورة ١٩٥٢ حتى ١٩٦٥، وفيها حدثت تقلبات فى علاقة مصر بالدولتين.

- علاقة إيجابية بباكستان لوقوفها بجانب الثورة ثم سرعان ما ساءت بعد انضمامها إلى حلف بغداد. ومـــا أن تحسنت ساءت مرة أخرى بسبب دعم باكستان للسعودية بعد ثورة اليمن.
- تحسن العلاقة مع الهند (بسبب مناهضتها للأحلاف) .
- الموقف من كشمير:
- تعبير عبد الناصر عن أمانيه لحل المشكلة .
- رفض مصر التصويت على قرار القوى الخمس .
- ميل مصرى إلى باكستان بعد حرب ١٩٦٥ .
- من طشقند ١٩٦٦ إلى اتفاق سميلا ١٩٧٢ .

وفيها حدث تقارب مصرى باكستانى بسبب وقوف باكستان مع مصر فى عدوان ١٩٦٧ مما جعل مصـــر تصوت بعد حرب ١٩٧١ فى الجمعية العامة ضد مشروعية العمل الهندى فى غزو باكستان الشرقية.

- من سميلا ١٩٧٢ حتى نهاية التسعينيات وهو موقف محايد تمثل فى :-

١- حث الدولتين على تسوية الخلافات بالطرق السلمية الثنائية.

٢- محاولة مصر موازنة التشدد فى المؤتمر الإسلامى بالاعتدال .

الثانية : محددات السياسة المصرية من القضية الكشميرية وهى :

- العلاقة مع الهند، وبالرغم من أنها علاقات تعاون سياسى، اقتصادى إلا أنه شابها بعض المنعطفات مثل :

- العلاقة الهندية المتحسنة باستمرار مع إسرائيل .

- العنف ضد المسلمين فى الهند .
- تعطيل الهند انضمام مصر إلى تجمع دول المحيط الهندى .

● العلاقة مع باكستان هى علاقة حميمة لكن شابها بعض الاستثناء نتيجة :

- انضمام باكستان لحلف بغداد .
- الموقف الباكستانى من أزمة السويس .
- مساندة باكستان للسعودية أثناء حرب اليمن .

● السياسة الأمريكية تجاه كشمير أيضاً تحدد موقف مصر تجاه كشمير فسياسة أمريكا هى التقارب من الهند دون التخلى عن باكستان لموازنة إيران .

● السياسة السعودية تجاه كشمير، فباعتبار السعودية شريكاً تجارياً وسياسياً لمصر ، من غير المتوقع ان تناقض سياسة مصر مع سياسة السعودية (والتى هى دائماً مؤيد لباكستان) .

الثالثة : خصائص السياسة المصرية تجاه قضية كشمير :-

- الحياد الرسمى .
- ميل شعبى لمؤازرة الجانب الباكستانى (الأزهر) .
- استنكار انتهاك حقوق الإنسان .
- عدم الاستجابة المتسرعة لردود الأفعال .
- الصياغة الفضفاضة التى لا تولد التزاماً لصالح طرف من الآخر .

وفى الورقة الثانية تناول السيد مكاوى دراسة تاريخية للأزمة الدبلوماسية التى شهدتها العلاقات المصرية الهندية عامى ١٩٥٠/١٩٥١ وفيها يقدم فرضية أساسية وهى أن مصر للرغبة فى الحفاظ على علاقتها مع الدولتين لجأت إلى الحياد فيما يتعلق بقضية كشمير إلا أن حساسية البلدين لعلاقات أحدهما مع مصر تسببت فى بروز أزمات ومنها الأزمة الدبلوماسية بين مصر والهند ١٩٥٠/١٩٥١ والتى يتناولها من خلال ثلاثة محاور :-

الأول : الأجواء الممهدة للأزمة :

- أن السياسة المصرية المعلنة كانت الحياد لكن الحقيقة كان هناك تعاطف مصرى مع باكستان .
- قيام مصر بالتوسط بين الدولتين وهو ما رفضته الهند على اعتبار أنه قادم من دولة إسلامية (تدويل القضية) .

الثانى : وفيه نشبت الأزمة وكان من معالمها :-

١- اعتراض الهند على الدعاية الباكستانية المضادة للهند فى مصر .

٢- دعم الأزهر للموقف الباكستانى .

٣- تصريحات السفير المصرى عبد الوهاب عزام والتى كان أولها تصريح ١٣ /١٠/ ١٩٥٠ وتصريح ١٩٥٠/١١/٧، وكلاهما يشير إلى حق الشعب الكشميرى فى الاستفتاء والدعم المصرى لباكستان .

الثالث : الأزمة بين الدوافع والأهداف، وفيه يطرح الباحث أمرين :

١- هل كانت تلك التصريحات صحيحة أم مفتعلة ؟ وينتهى إلى أنها كانت صحيحة .

٢- هل تلك التصريحات هى السبب فى الأزمة ؟ ويتوصل إلى أن الهند خشـيت مـن التعـاون المصـرى الباكستانى ، فأرادت التذرع بذلك من أجل إبعاد مصر عن باكستان .

ويناقش السيد صدقى عابدين فى ورقته المعنونة " أثر العامل النووى علـى قضيـة كشـمير " . أثـر السياسات النووية للهند وباكستان على معالجة القضية الكشميرية وقد اشتملت ورقته على جزءين :

الأول : السياسات النووية للهند وباكستان وتناول الباحث فيها :

- استعراض تاريخى للبرامج النووية لدى الهند والتى يعود تاريخها إلى عام ١٩٤٨ ولدى باكستان والتـى ويعود تاريخ امتلاكها إلى ١٩٥٥ .

- أسباب استمرار البرنامجين النوويين للهند وباكستان وهى :

١- الإرادة السياسية القوية .

٢- التأييد الجارف من الرأى العام لذلك .

٣- وسيلة لردع الطرف الآخر .

- التفجيرات الأخيرة ١٩٩٨ والتى يرى الباحث أنها تعود بالنسبة للهند لعوامل سياسية بالأساس تتعلـق بوصول حزب بهارتيا جاناتا إلى السلطة والـذى يضع البرنامج النووى ضمن برنامجه . أما بالنسبة لباكسـتان فتعود تلك التفجيرات إلى الضغوط الداخلية من أجل الرد على التفجيرات الهندية .

- ملامح تلك السياسة والتى تبدو من الناحية المعلنة ، عدم الرغبة فى الاستمرار فـى التسـلح وتحجيـم القدرة النووية ، ضمان وجود رادع.

الثانى: أثر العامل النووى على مواقف الهند وباكستان .

وقد تناولها من خلال بحث التأثير على ثلاثة مستويات .

المستوى الأول : أثر العامل النووى على مواقف كل من الهند وباكستان .

ويرى أن العامل النووى لم يؤد إلى تغيير يذكر فى مواقف الطرفين المباشرين فى قضية كشمير ، فالـهند بعدما بدأت تهدد باكستان سرعان ما تراجعت وطالبت بالتفاوض بعد التفجيرات الباكستانية ، أما باكستان فقـد أصرت على موقفها الداعى لتدويل القضية .

المستوى الثانى : مواقف القوى الداخلية فى كشمير ومدى تأثير العامل النووى . يقدم الباحث فيه تقسيماً للقوى الداخلية فى كشمير ما بين مؤيد ومعارض للانضمام لباكستان ، وبعد ذلـك توصـل البـاحث إلـى أن التفجيرات النووية لم تحدث أى تغير فى مواقف القوى الداخلية داخل كشمير بل إنها زادت مـن تماسـك كـل طرف بموقفه .

المستوى الثالث : المواقف الدولية من قضية كشمير فى ضوء التفجيرات النووية يتناول الباحث موقـف كل من :

- الأمم المتحدة : فبالرغم من قرار مجلس الأمن ١٩٩٨ لضرورة توقف الطرفين ، إلا أنه لم يتطرق إلـى قضية كشمير بشكل مباشر بعد التفجيرات النووية الأخيرة .

- الولايات المتحدة ، والتى لم يتغير موقفها بعد التفجيرات عنه قبلها. فهى وإن كـانت تـرى أن قضيـة كشمير دولية إلا أنها تسلم بأن تسويتها تكون بالتفاوض بين الهند وباكستان .

واختتم الباحث ورقته بأن العامل النووى لم يغير مواقف الأطراف لذلك فإن العامل الأهم فى قضية كشمير هو موقف الكشميريين أنفسهم بشرط أن يكونوا مستعدين للدفاع عنه وعدم اليأس من تحقيقه لسنوات طويلة .

وأخيراً يقدم محمد سعد أبو عامود بعض السيناريوهات المستقبلية بالنسبة للقضية الكشميرية فى ضوء الواقع ، وإمكانية تحقيق تلك السيناريوهات . ومن أهمها :-

- سيناريو التقسيم ، ويرى أنه من أقدم السيناريوهات وبرغم معارضة باكستان وتأييد الهند لـــه إلا أن هذا السيناريو هو القائم واقعياً .
- سيناريو الاستقلال ، ويقوم على إعلان استقلال جامو وكشمير وفقاً لما كانت عليه قبل عام ١٩٤٧ أى قبل ظهور دولتى الهند وباكستان ولكن عقباته :
  ١- انقسام شعب كشمير على نفسه .
  ٢- رفض الهند وباكستان والقوى الكبرى له .
- سيناريو الاستفتاء، أى أن يتم إجراء استفتاء شعبى تحت إشراف الأمم المتحدة يحـــدد المواطنـــون لمن ينضمون ولكن عقباته هى :-
  ١- اختلاف الهند وباكستان على قواعد الاستفتاء .
  ٢- رفض بعض الكشميريين له .
  ٣- مشكلات الهجرة بعد الاستفتاء .
- سيناريو الوصاية ، ويقوم على وضع جامو وكشمير تحت وصاية الأمم المتحدة لمدة تتراوح بيـــن خمس وعشر سنوات إلى أن يتم إجراء استفتاء شعبى وعقباته .
  ١- رفض الهند .
  ٢- عدم تحمس باكستان .
- سيناريو المقاومة والجهاد ، أى تحرير الجزء الذى تسيطر عليه الهند كمهمـــة جهاديـــة مقدســـة وعقباته :-
  ١- اختلال ميزان القوى للهند .
  ٢- القيود الدولية على أى تصعيد بين الدولتين .
  ٣- الخلافات بين قوى المقاومة فى كشمير .
- سيناريو التعاون الإقليمى ، ويقوم على إيجاد تعاون بين الهند وباكستان لتأمين حدود الدولتيـــن أى تحويل الصراع بين البلدين إلى تعاون ولكن عقباته :
  ١- فقدان الثقة بين الطرفين .
  ٢- الخبرة السلبية بين الطرفين .
  ٣- وجود قوى محلية فى البلدين وكشمير ترى فى استمرار الصراع ما يحقق مصالحها .